

Distr.: General
17 July 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن وإطلاع أعضاء
مجلس الأمن على مضمونها:

- رسالة من سيدي م. عمر، ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب
(جبهة البوليساريو) لدى الأمم المتحدة

(توقيع) نيفيل غيرتسي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أكتب إليكم لإبلاغكم بأن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهي الممثل الشرعي لشعب الصحراء الغربية، قد أحاطت علما بقرار مجلس الاتحاد الأوروبي اليوم توقيع تعديل لاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، يُتوخى تطبيقه على إقليم الصحراء الغربية.

وباتخاذ هذا القرار، يكون الاتحاد الأوروبي قد اختار أن يدير ظهره للعدالة من أجل حماية مصالح سياسية ومالية قصيرة الأجل، ومن ثم المساهمة في استمرار حالة الاحتلال الأجنبي وإطالة أمد معاناة الشعب الصحراوي من خلال تأجيج نزاع دولي يهدد الاستقرار والأمن في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا القرار لا يفضي بأي حال إلى عملية السلام التي دعا إليها مجلس الأمن وسيعرقل الجهود القيّمة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام، هورست كوهلر، بهدف إعادة إطلاق عملية التفاوض بين جبهة البوليساريو والمغرب بغية التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع في إطار الاحترام الكامل لحق تقرير المصير غير القابل للتصرف لشعب الصحراء الغربية.

ومن الواضح أن القرار يتعارض مع الحكيمين الصادرين عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨. وعلى وجه الخصوص، يقضي الحكم الذي أصدرته المحكمة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ بشكل قاطع بأن الصحراء الغربية ليست جزءاً من المغرب، وبأن الاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لا يمكن أن تنطبق على إقليم الصحراء الغربية وعلى المياه المحاذية له. وحكم المحكمة، الذي يعزز حكمها الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لا يترك مجالاً للشك بشأن مبادئ القانون الدولي السارية على الصحراء الغربية بوصفها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي وعلى مواردها الطبيعية. ويوضح بجملاء أن جميع الاتفاقات المبرمة بين المغرب وأطراف ثالثة ستنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، إذا ما شملت الصحراء الغربية ومياهها الإقليمية. وإذا أُريدَ تطبيق اتفاق ما على إقليم الصحراء الغربية، فستعين إبرام صك منفصل، استناداً إلى موافقة ممثل الشعب الصحراوي.

وفور صدور قراري المحكمة، اتصلت جبهة البوليساريو بالقادة السياسيين الأوروبيين لإتاحة إبرام مثل ذلك الاتفاق. بيد أن المفوضية الأوروبية، بتفويض من المجلس الأوروبي، رفضت أي اتصال واقتصرت على إحاطة العلم بالمناورات الجسيمة التي استخدمها المغرب، السلطة القائمة بالاحتلال في الإقليم.

وفي ضوء موقف المجلس الأوروبي ومحاولته فرض تطبيق قراره، طلبت جبهة البوليساريو من محاميها تقديم مطالبة بالتعويض أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي عن الأضرار التي لحقت بالشعب الصحراوي. وإزاء رفض الاتحاد الأوروبي لأي حوار، طلبت جبهة البوليساريو كذلك من محاميها التصرف بأقصى قدر من التصميم. وستستمر الإجراءات القانونية ما دام قادة الاتحاد الأوروبي يمانعون في تطبيق الحكم الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي أكد أن موافقة جبهة البوليساريو على أي اتفاق يتعلق بإقليم الصحراء الغربية شرط بالغ الأهمية ولا يمكن إبطاله.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) سيدي م. عمر

ممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة